

هل الانتخابات اللبنانية للعام ٢٠١٨ فرصةٌ ظهور فاعلين سياسيين «جدد»؟

زينة الحلو

ملخص النتائج الرئيسية^١

لأول مرّة منذ تسع سنوات^٢، يحتشد المشهد السياسي اللبناني من أجل الانتخابات. وعلى الرغم من أنّ التركيبة الإجمالية للبرلمان لم تتغيّر كثيراً، إلا أنّ الانتخابات النيابية تظهر اختلافات ذات دلالة، إذ بلغ عدد المرشّحين المسجّلين ٩٧٦ مرشّحاً، ١١٣ منهم من النساء^٣. وقد أتى عددٌ من المرشّحين والمرشّحات من خارج الأحزاب التقليدية والزعماء الذين لطالما هيمنوا على السياسة اللبنانية. تتناول هذه الورقة نشوء مجموعاتٍ سياسيةٍ «جديدة» عبر تتبع مسارات تسييسها والتزامها السياسي، وتأمّل في خبراتها المتراكمة، ولاسيّما في دوائر المجتمع المدني. ومن خلال استكشاف خطاباتها وبرامجها، نجد أنّ موضوعاتها الرئيسية تدور حول مدنية الدولة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتزويد المواطنين بالخدمات الأساسية على قدم المساواة. كما يجدر بالذكر أنّ هذه المجموعات تتشارك وجهات نظرٍ متشابهة حول الإصلاحات الاقتصادية وحول تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. لكن على الرغم من هذه المواقف المتشابهة، فقد تبيّن أنّ تشكيل القوائم الانتخابية هو تحدّي أفضى إلى انسحاب الكثير من المرشّحين.

زينة الحلو باحثة مستقلة وناشطة سياسية. حازت على شهادتي ماجستير في الصحافة والعلوم السياسية. لديها خبرة تتجاوز ١٨ سنة في الأبحاث المتعلقة بالانتخابات ومشاركة النساء في السياسة والتنمية المحلية. وهي خبيرة في منهجية البحث النوعي وعملت على الدوام مع المركز اللبناني للدراسات من العام ٢٠٦ وحتى اليوم.

هل «المجتمع المدني» فاعلٌ سياسيٌ جديدٌ؟

يمكن أن يتضمن المجتمع المدني بالمعنى العريض للكلمة كل ما هو ليس عسكرياً أو دينياً، بما في ذلك الأحزاب السياسية وتشكيلة من الفاعلين غير الحكوميين. فقد عرّفه الدبلوماسي الفرنسي ألكسيس دوتوكفيل بأنه يشمل «منظّماتٍ اجتماعيةً تطوّعيةً غير سياسية تعزّز الديمقراطية بحيث تمنع طغيان الأغلبية»^٤. وفق دوتوكفيل، «تحمي هذه الجمعيات التنوّع وتمنع تشطّي المجتمع عبر إرغام البشر على أن يأخذوا بالحسبان شؤون الآخرين وعلى أن يعملوا مع جيرانهم»^٥. في لبنان، هنالك تصوّر مسبقٌ واسع الانتشار يصف المجتمع المدني اللبناني بأنه «أحد أنشط المجتمعات المدنية في العالم العربي»^٦. غير أنّ الأبحاث حول هذا المفهوم ما زالت ضئيلة في كثيرٍ من الأحيان، كما تظل مختلف أنماط المنظّمات و/أو الحركات مغفولة.

يُستخدَم مصطلح «المجتمع المدني» في لبنان على نطاقٍ واسعٍ حالياً، ولاسيّما من قِبَل وسائل الإعلام اللبنانية والعربية في عرضها للأخبار المتعلقة بالانتخابات اللبنانية، للإشارة إلى المرشّحين والمرشحات من خارج المجال السياسي السائد^٧. كما يعكس استخدام هذا المصطلح الاستقطاب العمودي بين الأحزاب السياسية السائدة التي كثيراً ما يُنظر إليها بوصفها فاسدة وطاقفية؛ وبين أولئك الذين يعادونها، أي القوى البديلة «الجديدة» التي يشار إليها بوصفها «المجتمع المدني» كمصطلح عام. حالياً، توصف هذه المجموعات من «المجتمع المدني» بأنّها «الآخر»، فتتمتّع بنزاهةٍ أكبر من النخبة السياسية الموجودة - التي رشّخت حكم الميليشيا من زمن الحرب لكتّها فشلت أثناء ما أُطلق عليه تسمية «السلام المدني البارد»، في أن تشفى من ممارسات زمن الحرب بسبب التقييدات في النظام السياسي وتوقع المجموعات ضمن الانتماء الطائفي وسوء ممارسة الحكم في مرحلة بعد الحرب^٨.

غير أنّ ما تُطلق عليه عادةً تسمية مجموعات أو مرشّحي «المجتمع المدني» في السباق الانتخابي القادم هم بالأحرى فاعلون سياسيون ناشئون. تعرّفهم هذه الورقة البحثية بأنهم فاعلون أفراد يقومون بحملاتٍ انتخابية ضمن منصاتٍ أو تحالفاتٍ جديدةٍ لم تشارك في الانتخابات السابقة في عام ٢٠٠٩. يتم تعريفهم بوصفهم «جديداً» استناداً إلى ثلاثة عوامل تميّزهم عن باقي الأحزاب السياسية التقليدية: (١) هم لا يقدمون أنفسهم كجزء من أي عائلة أو طائفة أو حتّى منطقة، (٢) هم يتبنّون خطاباً يستند إلى الحقوق كما أنّهم خارج شبكات الزبائنية القائمة المستندة إلى تقديم الخدمات، و(٣) التزامهم السياسي لبنانيّ داخلي، وهم لا يزعمون أيّ انتسابٍ إلى كتلٍ إقليميةٍ أو دولية. وبهذا المعنى، هم يتباينون في خلفياتهم ومقارباتهم للسياسة، وكذلك في ممارستهم.

جديراً بالذكر أنّ الانتخابات الحالية قد أفسحت المجال أيضاً لظهور مرشّحين عديمي الصلة بالأحزاب أو الزعماء السائدين، لكن لا يمكن اعتبارهم جزءاً من مجموعات المجتمع المدني. وبالفعل، كثيرٌ منهم انخرطوا سابقاً في تقديم الخدمات ويبقون على خطابٍ تستند إلى الدوائر، تستدعي الهويات الفرعية المناطقية والطائفية في الكثير من الأحيان. فقد تمّ تسجيل ٧٧ قائمة في وزارة الداخلية والبلديات، تضمّ ٥٩٧ مرشّحاً يتنافسون على ١٢٨ مقعداً برلمانياً^٩. وقد حُصصت هذه المقاعد مسبقاً لإحدى عشرة طائفةً في ٢٦ دائرة، لكن أعيد ترتيبها مؤخراً بموجب القانون رقم ٤٤ للعام ٢٠١٧ لتصبح ١٥ دائرةً انتخابية.

بلغ عدد الناخبين اللبنانيين في لبنان والخارج الذين يحقّ لهم الإدلاء بأصواتهم بتاريخ ٦ أيار/ مايو ٢٠١٨ ضمن هذا النظام الجديد ٣٧٤٤٢٤٥ ناخباً^{١٠}، وبالتالي - نظرياً على الأقل - سيساهم هؤلاء في تشكيل طبقةٍ سياسيةٍ للسنوات الأربع القادمة. على ضوء هذا الأمر، نناقش إلى أيّ مدّى يقدر القانون الانتخابي الحاليّ فرصاً للفاعلين السياسيين «الجدد» كي يدخلوا البرلمان وما إذا كان ذلك يمكن أن يعيّن حقبةً جديدةً في الحياة السياسية اللبنانية.

ظهور فاعلين ناشئين

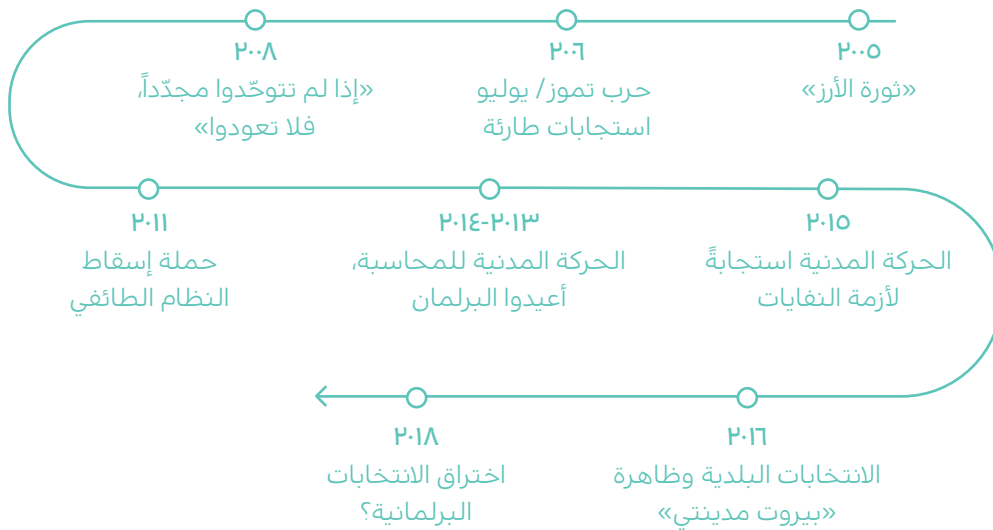
في العام ٢٠٠٥، وعلى أثر اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، انخرطت مجموعات من الناشطين الشباب في الحراك الذي يعرف بثورة الأرز. وكان هذا الانخراط بصورةٍ خاصّةٍ ضمن نواحي جامعيةٍ سرّية، كأفرادٍ مستقلّين أو كمناصرين للأحزاب المسيحية المحظورة. كما كان من بينهم أعضاء في مجموعة «طلّاب شيوعيون»، وهي مجموعة منشقة عن الحزب

الشيوعي اللبناني اندمجت لاحقاً ضمن حركة اليسار الديمقراطي^{١١} التي قادها بصورة أساسية إلياس عطا الله وسمير قصير. الكثير من الشباب الناشطين في العام ٢٠٠٥ هم الآن مرشّحون في الانتخابات الحالية^{١٢}. بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٥، اندمج هؤلاء الأفراد تدريجياً ضمن حراك اجتماعي سياسي واجتذبوا ناشطين سياسيين واجتماعيين من داخل وخارج الأحزاب والمجموعات السائدة. وعلى الرغم من عدم ظهور شكلٍ محدّد لهذا الحراك النامي حتى الآن، فقد دفع بعض المحازبين لترك أحزابهم لصالح منصاتٍ جديدة، حتّى إذا لم تكن غير واضحة المعالم. وعندما سئل المحازبون السبعة السابقون — الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذا البحث — عن أسباب تركهم لأحزابهم، تحدّثوا جميعاً عن غياب الممارسات الديمقراطية داخل البنى الحزبية وكذلك عن عدم التوافق بين المبادئ والممارسات، أو «بين ما نقوله وما نفعله»^{١٣} كما أشار أسعد ذبيان، المرشّح على المقعد الدرزي في دائرة بيروت الثانية.

في العام ٢٠١٥، تظاهر آلاف الناس في بيروت ومناطق لبنانية أخرى احتجاجاً على فشل الحكومة في الاستجابة بفعاليةٍ لأزمة إدارة النفايات الصلبة، تلك الأزمة التي أدّت إلى تراكم آلاف الأطنان من القمامة في شوارع بيروت وضواحيها. وفي حين كان هذا الحدث حجر أساسٍ في تاريخ الحركات الاجتماعية في لبنان^{١٤}، فهو لم يكن مجرد يقظةٍ مفاجئةٍ لأفرادٍ غير مسيّسين، يعبرون عن غضبهم بسبب أزمة النفايات، بل ينبغي تحليله بوصفه جزءاً من النشاط السياسي الأطول زمنياً والذي بدأ قبل العام ٢٠٠٥، والمتداخل مع موجاتٍ سابقة من الاحتجاج على ثلاثين سنةً من الاحتلال السوري للبنان. فقد نشطت مجموعاتٌ طلابيةٌ منذ تسعينيات القرن العشرين^{١٥}، مع حملاتٍ مدنيّةٍ من قبيل 'بلدي بلدي بلديتي' في العام ١٩٩٧-١٩٩٨. كانت تلك سابقةً بعد انتهاء الحرب الأهلية ودفعت إلى إجراء الانتخابات البلدية في وقتها آنذاك، مثلما أوضح الناشط بول أشقر^{١٦}. بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٨، يمكن التعرّف إلى ثمانية أطوارٍ رئيسية (الرسم البياني ١) بوصفها أحجار أساسٍ لنشوء فاعلين سياسيين جدد لم يظهروا إلّا في السباق الحالي للحصول على مقاعد في البرلمان^{١٧}.

على مدى ثلاثة عشر عاماً، التقت حركات المجتمع المدني في الغالب حول قضايا وشؤونٍ محدّدةٍ كثيراً ما جاءت كردود أفعالٍ على بعض الأحداث أو التقصير الحكومي، كالفشل في معالجة القضايا العاجلة أو التمسك بالشرعية والممارسات الدستورية.

الرسم البياني ١: لمحة عن تطوّر الحركات الاجتماعية المعاصرة في لبنان



تسييس المجموعات الناشئة من المجتمع المدني

في انتخابات ٢٠١٨ البرلمانية، أتي ٦٦ مرشحاً من مجموعات المجتمع المدني والأفراد المنتمين إليها. وقد شكّلوا قوائم في تسعة من أصل ١٥ دائرة ضمن 'تحالف كلنا وطني'. كما توجد قوائم مدنية أخرى - أي أن مرشحها ذوي خلفية مدنية غير مرتبطة بالأحزاب التقليدية - من خارج التحالف في دوائر متعدّدة، وكذلك ناشطون سابقون كثيرون من المجتمع المدني انضموا إلى قوائم الأحزاب التقليدية. من أصل المرشحين الاثني عشر الذين تمّت مقابلتهم في الجدول رقم ١، مرشح واحد فقط (هاني فياض) لم يكن جزءاً من أيّ حملة قبل العام ٢٠١٥ (باستثناء حملة إسقاط النظام الطائفي). يوضّح فياض ظروف تأسيس 'بدا نحاسب' في العام ٢٠١٥ بوصفه «تجمّعاً لما يعرف بالأحزاب الوطنية مثل حزب 'الطليعة' القريب من حزب البعث العراقي، وحركة الشعب بقيادة نجاح واكيم، والحزب السوري القومي الاجتماعي- الانتفاضة، ويضمّ كذلك ناشطين أفراداً معظمهم أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي اللبناني، لمرافقة الاحتجاجات في الشارع وليكون أشبه بمنصة للحركات الشعبية»^{١٨}. أمّا بقية المرشحين، فقد كانوا جميعاً أعضاء في حركات المجتمع المدني، لكنّ معظمهم لم يختبر الحياة الحزبية. كانت نعمت بدر الدين، وهي عضو سابق في الحزب الشيوعي اللبناني وعضو مؤسس في 'بدا نحاسب' ناشطة في حركات المجتمع المدني، ولاسيّما من أجل حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية. تقول: «أنا ناشطة سياسية وأؤمن بتقاطعية القضايا؛ هذه القضايا مدنيّة بطبيعتها لكن لا يمكن أبداً حلّها خارج إطار السياسة. بهذا المعنى، نضالنا سياسيّ بعمق»^{١٩}.

على الرغم من التباينات المهمّة في الخلفيات السياسية للمرشحين الاثني عشر الذين تمت مقابلتهم فإنّ معظمهم عرّفوا أنفسهم بوصفهم ينحدرون من عائلات متواضعة نسبياً، من الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الوسطى عموماً، مع انتماءٍ قليل إلى الطبقة الوسطى العليا. أسعد ذبيان استثناء، إذ يقول: «لقد اختبرت الفقر المدقع، وعشت ظروفًا بالغة الصعوبة»^{٢٠}. لا ينحدر أيّ من المرشحين المذكورين من عائلات ثريّة أو سياسية، ولا استفادوا من رأسمالٍ اقتصادي أو اجتماعي عائلي. بهذا المعنى، المرشحون من المجموعات السياسية الناشئة هم «أشخاص عاديّون». هم مواطنون ناضلوا للعثور على مكانهم في المجتمع اللبناني بعيداً عن الخطوط القائمة على الطائفية والقبلية والعشائرية والميليشياوية التي احتكرت هيكل السلطة في سياسة لبنان في مرحلة ما بعد الحرب.

من بين المرشحين الاثني عشر الذين تمت مقابلتهم ترشّح ثلاثة منهم سابقاً في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠١٣، قبل أن يصوّت البرلمان على التمديد لنفسه لمدة سبعة عشر شهراً، ما أدّى إلى إلغاء الانتخابات المقرّرة. وعندما سُئل المرشحون المستجوبون عمّا إذا كان قرارهم بالترشّح للانتخابات في العام ٢٠١٨ نابعاً أساساً من تبنيّ قانونٍ جديدٍ ذو نظام تمثيلٍ نسبي، قال معظمهم بأنّهم كانوا سيترشّحون للانتخابات بصرف النظر عن القانون الانتخابي.

وعندما سُئل المرشحون الذين تمّت مقابلتهم عن سبب ترشّحهم للانتخابات العام ٢٠١٨ البرلمانية، اعتبر معظمهم بأنّ لديهم واجباً وفرصةً لأن يكونوا جزءاً من المؤسسة المكلفة بسنّ القوانين. يوضّح جيلبير ضومط، المرشح عن المقعد الماروني في دائرة بيروت الأولى، قائلاً: «علينا أن نتقل من المطالبة بالتغيير إلى تقديم هذا التغيير»^{٢١}. تقول حركة «من أجل الجمهورية»^{٢٢} بأنّ ترشيح أعضائها هو طريقةٍ لحمل نشاطهم «من الشارع إلى البرلمان». وهذا يعني بأنّ الناشطين يريدون تولّي دور صانعي السياسات والدفاع من داخل البرلمان عن القضايا التي أيدوها كناشطين. تعتبر جوزفين زغيب أنّ «الانتخابات القادمة هي استمرارٌ طبيعيّ للنضال الذي بدأ في العام ٢٠١٥»^{٢٣}. بالتالي، تحدّد نقطة التحسّد التي توقّرها الانتخابات انعطافاً رئيسيةً في كيفية مقارنة هؤلاء الأفراد للسياسة، ومرحلة من النضج السياسي لمجموعات المجتمع المدني، حيث توصلت إلى إدراك أنّ السياسة لا تتعلّق بالاحتجاج وبمعارضة الحكومة فحسب، بل يمكن أن تكون أيضاً طريقةً لتحدي النظام من الداخل.

الجدول ١: الانتماءات السياسية السابقة والحالية للمرشحين المستجوبين ضمن هذا البحث

اسم المرشح	الانتماء إلى أحزاب سياسية سائدة	الانتماء إلى فاعلين سياسيين ناشئين
رانية غيث	لا انتماء حزبي سابق	تحالف كلنا وطني، قائمة لحقي في دائرة الشوف - عاليه
جيلبير ضومط	الكتلة الوطنية	تحالف كلنا وطني، قائمة لبلدي في دائرتي بيروت الأولى والثانية
نايلة جعجع**	لا انتماء حزبي سابق	قائمة لبلدي في دائرتي بيروت الأولى والثانية
مارك ضوّ	حركة اليسار الديمقراطي	قائمة مدنية في دائرة الشوف - عاليه
عماد بزي**	حركة اليسار الديمقراطي	من أجل الجمهورية
فيكي الخوري زوين	مجموعات مناصري عون الجامعية، الحزب الوطني الحرّ	حزب سبعة، تحالف كلنا وطني في دائرة المتن
نعمت بدر الدين	الحزب الشيوعي اللبناني	بدنا نحاسب، لائحة صوت الناس في دائرة بيروت الثانية
هاني فياض*	الحزب القومي السوري الاجتماعي - الانتفاضة	بدنا نحاسب، لائحة صوت الناس في دائرة بيروت الثانية
ندی غريب زعرور	لا انتماء حزبي سابق	حزب الخضر، لائحة نبض المتن (الكنايب) في دائرة المتن
مروان معلوف**	لا انتماء حزبي سابق / مجموعات ١٤ آذار الشبابية	من أجل الجمهورية
أسعد ذبيان**	اتحاد الشباب التقدمي	طلعت ريحتكم
جوزفين زغيب	لا انتماء حزبي سابق	مواطنون ومواطنات في دولة، لائحة كلنا وطني في دائرة جبيل - كسروان

* هاني فياض هو المرشح/ الناشط الوحيد الذي لا يزال عضواً في الحزب السوري القومي الاجتماعي - الانتفاضة، وهو فرعٌ انشق عن الحزب السوري القومي الاجتماعي في العام ١٩٥٥، ويُعرّف تاريخياً باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي - عبد المسيح، ويتزعمه حالياً الدكتور علي حيدر، وزير المصالحة الوطنية في سوريا. هذا الفرع للحزب مختلفٌ عن الحزب السوري القومي الاجتماعي الأكثر شعبيةً في لبنان، بما أنه رفض المشاركة في نزاع العام ١٩٥٨ ولم يشارك في الحرب الأهلية اللبنانية.

** لم يتمكن هؤلاء المرشحين من الانضمام إلى قوائم انتخابية، ومن ثم فقد قاموا بأسقاط ترشيحاتهم اعتباراً من ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

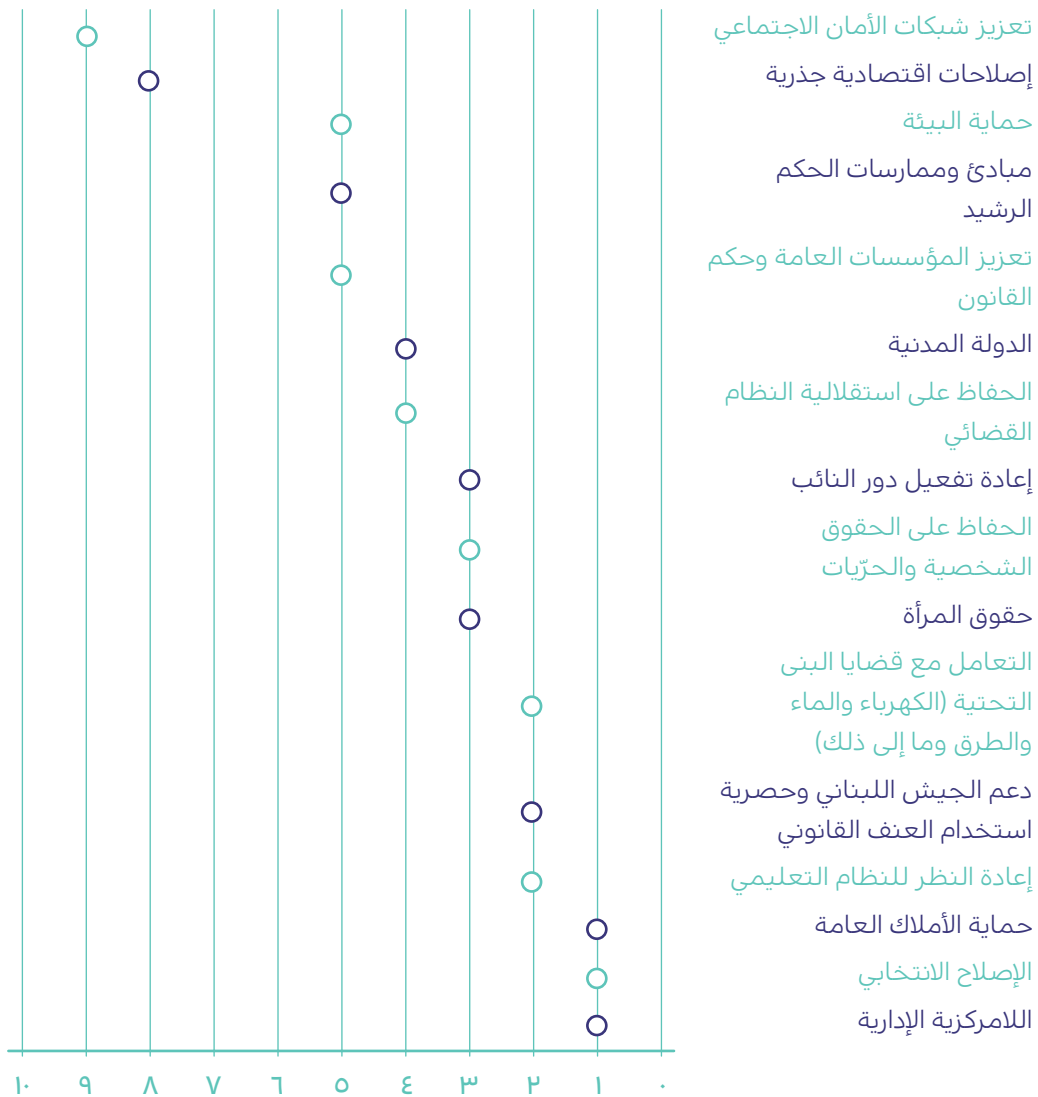
خطاب الفاعلين السياسيين الناشئين

في حين أنّ الفاعلين السياسيين الناشئين يأتون من خلفياتٍ شخصيةٍ ومهنيةٍ وسياسيةٍ متنوّعة، يبدو أنّه كانت لهم مساراتٌ سياسيةٌ متشابهة، غالباً في دوائرٍ نشاطٍ مشتركة، مع تشاركٍ في القيم والمبادئ السياسية، مترجمةً في برامج سياسية وانتخابية متشابهة.

طُلب من المرشّحين الاثني عشر أن يضعوا قائمةً بالأولويات السياسية الخمس التي يعالجونها في برامجهم الانتخابية. يُظهر الرسم البياني ٢ أدناه أنّ المرشّحين الاثني عشر الذين تمت مقابلتهم لديهم وجهات نظرٍ متشابهة حول المسائل الأساسية، ولاسيّما لجهة تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. كما أنّ لدى المرشّحين مواقف شديدة التشابه حول قضايا الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والنمو وخلق فرص العمل. كذلك، ذكر كثيرٌ من المرشّحين الحاجة إلى التحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي. وحظيت البيئة بالأولوية لدى خمسةٍ من أصل اثني عشر مرشّحاً، جنباً إلى جنبٍ مع مبادئ وممارسات الحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات العامة وسيادة القانون.

يظهر الرسم البياني ٢ أنّ برامج المرشّحين تدور حول أربعة مواضيع رئيسية - مدنية الدولة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتقديم الخدمات الأساسية على قدم المساواة - وهي تتوافق مع القضايا التي دافعوا عنها في السنوات التي انخرطوا فيها في المجتمع المدني. يرتبط توافقهم على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والإصلاحات الاقتصادية الجذرية بمقاربتهم لصناعة السياسات وفهمهم للتغيير الاجتماعي في لبنان. ومثلما تقول نايلة جعجع: «ينبغي أن تمرّ نقطة الدخول لأيّ تعديّلٍ سلميٍّ في النظام السياسي اللبناني بتفكيك شبكات الزبائنية للأحزاب والزعماء، ولا يمكن فعل ذلك إلا إذا قدّمت مؤسسات الدولة القوية للمواطنين الخدمات الأساسية وذات الجودة الجيدة»^{٣٤}.

الرسم البياني ٢: أولويات المرشّحين من الفاعلين السياسيين الناشئين



لقد انتقد بعض المراقبين برامج الإصلاح الاقتصادي التي قدّمها بعض الفاعلين السياسيين الجدد^{٣٥}، فذكروا نقصاً في إعادة النظر الشاملة للنظام الاقتصادي في لبنان. غير أنّ المرشحين والمرشحات الذين تمت مقابلتهم يظهرون أنّ مقترحاتهم الاقتصادية تتضمّن إجراءاتٍ مهمّة، من قبيل ترميم النظام المالي والسياسة الضريبية بحيث تتضمّن ضرائب أعلى على رأس المال ومدخيل المصارف، ومراجعة خدمة الدين العام وزيادة الاستثمار الحكومي في البنية التحتية ودعم القطاعات الإنتاجية^{٣٦}. وبالتالي، فإنّ مقارنة الفاعلين السياسيين الناشئين لا تستند إلى ممارسة أفضل ضمن النظام الموجود، بل تركز على إعادة تفكيرٍ شاملة في السياسات العامة في لبنان تتوجّه عبر ثلاثة مبادئ رئيسية: حقوق المواطنين الأساسية وحماية مصالحهم، ومدنية الدولة، وتعزيز سيادة القانون.

إضافةً إلى القضايا المحدّدة المذكورة سابقاً، طُلب من المستجوبين تحديد موقفهم حول ستّة قضايا أخرى ضمن سلّم يتراوح بين ٠ و١٠٠، حيث يمثّل القطبان ٠ و١٠٠ المواقف القصوى في الطرفين، كما يظهر في الرسم البياني ٣ أدناه. اختيرت هذه المواضيع بسبب كونها موضع خلاف ويمكن أن تعرض تبايناتٍ مهمّة في مواقف الفاعلين السياسيين الناشئين.

إذا ما تم تحليل هذه الرسوم البيانية على نحوٍ متصلٍ مع السرديات التي جمّعت أثناء المقابلات، يتبين أنّ المرشّحين الاثني عشر يدون متوافقين على معظم القضايا في حين أنّهم جميعاً يتبنّون المواقف المستندة إلى حقوق الإنسان، المتوافقة مع خلفياتهم كناشطين في هذا المجال. على سبيل المثال، دعم ١١ من أصل ١٢ مرشّحاً بالكامل حقّ المرأة اللبنانية في منح جنسيتها لزوجها غير اللبناني وأبنائها، بصرف النظر عن جنسيّة الزوج الأصلية. وشرح بعضهم أنّ ذلك ينبغي أن يكون جزءاً من سياسة منح الجنسية، ليس على أساس الحالة الفردية، كما هو الحال الآن. كما دعم جميع المرشّحين حقوق المثليات والمثليين وعابري الجنس وثنائيي الجنس في الحماية والكرامة بما يتماشى مع إيمانهم بحقوق الإنسان والحزبات الشخصية. غير أنّ كثيرين منهم كانوا متحقّطين بخصوص منح المثليات والمثليين وعابري الجنس وثنائيي الجنس الحق في الزواج وتكوين أسرة، لأنّ هذا الأمر ليس أولويّة بعد، ويجب أن يكون النضال من أجل الحقوق تدريجياً كما أظهر المرشّحون مواقف مشابهة بخصوص مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

بدأت مسألة حزب الله أكثر المسائل خلافيّة بين المرشّحين، بتباينٍ بنسبة ٥٠ بالمئة بين أدنى وأعلى النقاط في الموقف تجاه أسلحة حزب الله (فيكي زوين ونايلة جعجع على التوالي). تعتبر فيكي زوين أنّ حزب الله تهددُ للسياسة اللبنانية لكنّها لا تدعم نزع سلاحه بالقوّة، في حين تعتبر نايلة جعجع وستّة مرشّحين آخرين حزب الله لاعباً سياسياً عظيم الأهمية، حمى لبنان ضدّ الاحتلال الاسرائيلي في السنوات الأخيرة. توافق جميع المرشّحين على ضرورة الشروع بحوارٍ طويل الأجل مع حزب الله، موافقين على أنّ أسلحة الحزب ليست السبب الرئيسي في تدهور البلاد سياسياً واقتصادياً.

أخيراً، تباينت المواقف أيضاً عندما طُرحت مسألة الحرب الأهلية والذاكرة الجماعية. فقد اعتبر بعض المرشّحين أنّه ينبغي ألاّ يُطرح هذا الموضوع إلّا بهدف حلّ مسألة الاختفاء القسري التي تطال ١٧ ألف شخص، في حين اعتبر كثيرون غيرهم أنّ على لبنان أن يمضي في مسار العدالة الانتقالية بشكل كامل.

على الرغم من التشابه الكبير في المواقف التي عبّر عنها المرشّحون، فإنّ عملية تشكيل اللوائح كانت شاقّة. فبين السابع والعشرين من آذار/مارس ٢٠١٨، انخرط الناشطون والمرشّحون والناشطات والمرشحات في نقاشاتٍ حامية أحياناً حول اللوائح وبناء التحالفات^{٣٧}. ونتج عن هذه العملية العسيرة كثيرٌ من الانسحابات بسبب تعدّد تشكيل لوائح مشتركة. يشير هذا الأمر إلى فشلٍ في التصدي لبعض التحدّيات، والتباينات الأيديولوجية الأولى، والتنافس بين المجموعات أو الأفراد على المقاعد، وحق النقض الذي فرضه بعض الناشطين على مرشّحين آخرين، ولاسيّما أولئك الذين لديهم خلفياتٍ سياسية مثل زياد عبس وبولا يعقوبيان في دائرة بيروت الأولى، وغادة عيد في دائرة الشوف - عاليه.

وفي صورةٍ أكثر إيجابيةً، هذه هي المرّة الأولى التي نجح فيها نساءٌ ورجالٌ لهم خلفيّة مدنية ومن خارج الأحزاب التقليدية في تشكيل قوائم انتخابية في أغلبية الدوائر الانتخابية. وعلى الرغم من أنّهم عبّروا عن عدم سهولة الترشّح لمقاعد محدّدة بالطائفة، فقد حاولوا المناورة ضمن هذه التقييدات، هادفين إلى «إصلاح النظام من الداخل». وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات، فإنّ ظهور هذا الجيل الجديد من الناشطين السياسيين يمثّل عصباً جديداً في النشاط والممارسة السياسية في لبنان.

الطريق إلى التجديد السياسي في لبنان

من العمل الناشط إلى الممارسة السياسية

استناداً إلى نتائج هذه الورقة، لا بدّ من أن تأخذ المجموعات السياسية الناشئة موقعها وأن تلعب دورها السياسي كما هو وتمتنع عن التشبّث بخلفياتها في المجتمع المدني كوسيلةٍ للانفصال عن الأحزاب والزعماء التقليديين. على المدى القصير، يحتاج المرشّحون إلى الإفصاح عن وضعهم الجديد كفاعلين سياسيين. أمّا على المدى البعيد، فيجب على هذه المجموعات تشكيل الحياة السياسية اللبنانية والانخراط فيها على نحوٍ كامل. يجب أن يتجاوز ذلك كونهم حشداً عديم الشكل يناهض الحكومة ليكونوا حركةً نشطةً ومنظمةً من أجل وضع الأجندة وفرض صوتها في النقاش العام.

نحو فاعلين وبرامج أكثر نقديةً وأعلى صوتاً

يجب على المجموعات المدنية أن تكون أيضاً أكثر تعبيراً عن برامجها ومطالبها في هذه المرحلة، وأن تشرح بوضوح كلّ مواقفها ومقارباتها لتجنّب الخلط وسوء الفهم. ومن أجل أن تتحدّث هذه المجموعات لغة المواطنين على نحوٍ أفضل، عليها اللجوء إلى البحث النوعي لتوجهات الرأي العام قبل الانتخابات وبعدها. أخيراً، يجب ألاّ تقع المجموعات السياسية الناشئة في فخّ النموذج التوافقي في السياسة اللبنانية، حيث ينبغي على كلّ شخصٍ أن يوافق على كلّ شيء. يجب على المجموعات المدنية الاحتفاء والبناء على ما تتوافق عليه، والاعتراف بما تختلف عليه وقبوله واحترامه.

وضع مسارٍ لمزيدٍ من الإصلاحات الديمقراطية

على المستوى الوطني، سيحتاج البرلمان الجديد إلى إعادة النظر في القانون الانتخابي بهدف ضمان تمثيلٍ أفضل لمختلف المجموعات والحفاظ على المبادئ الديمقراطية في العملية الانتخابية، من حيث ضمان فرصٍ متساوية للمرشّحين. ينطبق هذا الأمر بصورةٍ أساسيةٍ على موضوع الوصول إلى وسائل الإعلام وعلى سقف الإنفاق الانتخابي. إنّ إعادة النظر في التشريع المحدّث للأحزاب السياسية يجب أن تكون أولويةً أيضاً بهدف إعادة الثقة في التحزّب وإعادة الانتظام إلى الفضاء السياسي اللبناني.

- ٢٤ مقابلة أجرتها المؤلفة مع نائلة جعجع، بيروت، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨. سحبت السيدة جعجع ترشيحها بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس بسبب عدم تمكّنها من الانضمام إلى لائحة.
- ٢٥ نبيل عبّو، «المجتمع المدني الانتخابي: أحضرنا لكم مستشارين»، **صحيفة الأخبار**، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: <https://al-akhbar.com/Economy/٢٤٦٩٨٨> [آخر دخول بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٨].
- ٢٦ انظر: الصفحة الرسمية لحركة لبلدي على فيسبوك، متاحة على الرابط: <https://www.facebook.com/LiBaladiOfficial/> [آخر دخول بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٨].
- ٢٧ ذكر ذلك المرشّحون أنفسهم بالإضافة إلى وديع أسمر (من حركة طلعت ربحتكم والناشط السياسي في تحالف كَلِّنا وطني) وجاد شعبان (أستاذ جامعي وناشط سياسي ومستشار في حملة هيدا متًا في الشوف - عاليه) أثناء مقابلاتي أجرتها المؤلفة بين ٥ و ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٨. كما ذكرت الصحف صعوبة هذه العملية، على سبيل المثال، رولا إبراهيم، «المجتمع المدني يموت»، **صحيفة الأخبار**، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: <https://al-akhbar.com/Politics/٢٤٧٢٣٠> [آخر دخول بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٨].
- على تشكيل لائحة انتخابية. أسعد ذبيان، «المضي بسعادة من يؤس المرشّح إلى السعادة البشرية»، منشور على فيسبوك، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: <https://www.facebook.com/assaadthebian/10155137940107441/posts> [آخر دخول بتاريخ ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٨].
- ١٤ دعم لبنان، «استجابة الحركة الاجتماعية لأزمة النفايات في لبنان»، **بوابة المعرفة للمجتمع المدني**، ١٥، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <http://civilsociety-centre.org/party/social-movement-responding-lebanese-garbage-crisis> [آخر دخول بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٨].
- ١٥ على سبيل المثال، بلا حدود، طلاب شيوعيون والنادي العلماني في الجامعة الأمريكية في بيروت - كمثالٍ على بعض المجموعات الطلابية.
- ١٦ مقابلة أجرتها المؤلفة مع بول أشقر، بيروت، ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٨.
- ١٧ يستند الرسم البياني إلى لحظات النشاط التي حدّدها أصحاب العلاقة المستجوبين وجمعتها المؤلفة.
- ١٨ مقابلة أجرتها المؤلفة مع هاني فيّاض، بيروت، ٩ آذار/ مارس ٢٠١٨.
- ١٩ مقابلة أجرتها المؤلفة مع نعمت بدر الدين، بيروت، ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٨.
- ٢٠ مقابلة أجرتها المؤلفة مع أسعد ذبيان، بيروت، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٨.
- ٢١ مقابلة أجرتها المؤلفة مع جيلبير دومط، بيروت، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٨.
- ٢٢ في نهاية المطاف، انسحب المرشّحان من هذه الحركة (مروان معلوف وعماد بزي) بسبب عدم قدرتهما على تشكيل لائحة.
- ٢٣ مقابلة أجرتها المؤلفة مع جوزفين زغيب، بيروت، ٧ آذار/ مارس ٢٠١٨.

فريق العمل

زينة الحلو، باحثة ومستشارة دعم لبنان
أمريشا جغارناتسينغ، مسؤولة المشروع والبحث
ميا بوخالد، مسؤولة المشروع والبحث
ساره المصري، باحثة في الجندر
ليا يمين، مديرة المنشورات
ماري نويل أبي ياغي، مديرة الأبحاث

الترجمة

رندة بعث

تخطيط وتصميم

نايلا يحيى

ليا يمين

مركز دعم لبنان يشكر الشركاء أدناه لمشاركتهم في إنتاج موجز السياسات هذا:
دورين خوري، ميريم يونس.

ستدات مشاركات في العمل السياسي (سمع) هو برنامج لمنظمة هيغوس مع شركاء محليين في O دول: ملاوي، زمبيا،
زمبيوي، الأردن ولبنان.

تعبر وجهات النظر الموجودة في هذه المطبوعة عن آراء المؤلف/ة (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر دعم لبنان
أو شركائه.

Lebanon Support © Beirut, April 2018.

لا يجوز نسخ أي جزء من هذه المطبوعة أو توزيعها أو نقلها بأي شكل أو وسيلة، وهذا يتضمن النسخ الضوئي أو التسجيل
بالوسائل الميكانيكية أو الإلكترونية، من دون إذن خطي من الناشر، إلا في حال الاقتباس الموجز أو الإشارة المرجعية في
المقالات والمجلات والمنشورات النقدية، والاستخدامات غير التجارية الأخرى المجازة بموجب قانون حقوق النشر.